

كامب ديفيد نفطية بيد النظام الدكتاتوري في العراق واسرائيل

بمطالع (رسالة العراق) المصادرة عن الحزب الشيوعي العراقي... المقال الثاني حول مشروع مد انابيب النفط من العراق الى ايران... غير ملين بين الانظمة في كل من العراق والاردن... الادارة الاميركية ومراكزها مستجيبه الاحتكارات...

اما المعطيات المتصلة بهذا المشروع فهي تعضي على النحو التالي:
منذ مطلع العام الماضي بدأت الصحافة الغربية تتحدث عن خطوط ملوثة للمباشرة بمشروع خط انابيب النفط، وبينما ظل نظام بغداد صامتا في البداية لا يعطي تفاصيل عن المشروع ومدخلاته السياسية فانه في مرحلة لاحقة راح يتحدث عن صفقة تجارية بحتة مع شركة امريكية، وهي شركة "بكتل"، دون ان تجاه امريكا الى التزامات سياسية ولتتذكر هنا ان النظام العراقي حتى بعد ان اعترف الرئيس المصري السابق السادات في عام ١٩٨١ بانه زود طغمة بغداد بالاسلحة والذخائر الحربية، كان يحلف اغلظ اليمين بان الامر لا يدور عن كونه "صفقة تجارية بحتة" عن طريق طرف ثالث لن يترتب عليها - كذلك - اي موقف سياسي فيما يتعلق بقطع العلاقات مع نظام كامب ديفيد ومحاصرتهم. ولم يظل الزمن ليكتشف الجميع ان الجانب السياسي في الصفقة مع السادات كان اكبر بكثير من الجانب التجاري.

وفيما يتعلق بخط العقبة فقد قدر له ان يمر بمثل "دورة الحياة" التي مرت بها الصفقة مع السادات الصمت اولاً ثم الزعم بان الامر عمل من اعمال التجارة، كما لو انه ليست للتجارة والسياسة ايما صلة قريبة او بعيدة، واخيراً الاعتراف بما لا يمكن الا الاعتراف به.

وقال موداعي ان اسرائيل تعهدت للولايات المتحدة بعدم مهاجمة الخط. وبعد ذلك بثلاثة ايام نقلت الوكالات تصريحاً لمنحدرت باسم وزارة الطاقة الاسرائيلية أكد فيه ما قاله الوزير الاسرائيلي من اقتراح اسرائيل بشراء ٨ ملايين طن من النفط العراقي الخام. وانتار الى ان اسرائيل اقترحت كذلك ان يجري بناء خط لتوصيل النفط العراقي الى ميناء عسقلان، وأوضح بان النظام العراقي كان قد طلب ضماناً من اسرائيل بعدم مهاجمة المشروع، وان الاتصالات مع النظام العراقي في هذا الشأن جرت في الايام السابق بواسطة واشنطن. كما نقلت الوكالات عن مسؤول اسرائيلي آخر تصريحاً عقب قبوله على طلب الضمانات فقال انه لا العراق ولا الاردن محتاجان الى ضمانات حول سلامة الخط المزمع انشاؤه واضاف ان هناك خط نفط اسرائيل بدون انه شكوك حول سلامته.

وفي ٤ حزيران الماضي نشرت مجلة "الهدف" في زاويتها المرسلة للاخبار الخاصة بالاسرار خيراً نقلت فيه معلومات وصفتها بانها مؤكدة حول مشروع لتزويد اسرائيل بكميات من النفط العراقي حال تدفق النفط في انبوب العقبة. وقالت "الهدف" ان الصفقة العراقية - الاسرائيلية - جزء من التمن الذي ستدفعه حكومة صدام مقابل تعهد اسرائيل بعدم التعرض لمشروع نقل النفط العراقي عبر الاردن - وازادت المجلة الفلسطينية ان الحكومتين الاميركية والاردنية توسعتا بين نظام صدام واسرائيل في هذا الشأن. وان اسرائيل اشترطت لتحقيق ذلك ان يتعهد النظام العراقي بعدم المشاركة بشكل مباشر او غير مباشر، في اية حرب

محاولة ضد اسرائيل وعدم تقديم اية مساعدات لاية جهات معادية لاسرائيل. اما الشرط الثاني فهو ان يخصص جزء من النفط العراقي المنقول عبر انبوب العقبة لاسرائيل. ذلك ان الاتفاقية العراقية - الاردنية الخاصة بالانابيب تتضمن بنداً بان يقدم النظام العراقي للاردن تسهيلات بينها مع الاردن كميات يحتاجها من النفط العراقي على ان يخصص جزء من هذه الكميات لتأمين حاجة الضفة الغربية المحتلة. ومن خلال هذا البند تذهب كميات من النفط العراقي الى اسرائيل وهي الكمية الخاصة بالضفة الغربية، واوضحت المجلة ان الاسعار للاردن بها النفط العراقي للاردن واسرائيل ستكون منخفضة عن الاسعار السائدة في سوق النفط وعن اسعار منظمة "اوبك".

وفي ٨ حزيران الماضي وصف مدير مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية (آبي بارز) العرض الذي قدمته اسرائيل لشراء النفط العراقي وضعه صير الوانوي الاسرائيلية بأنه "بادرة حسن نية لمساعدة العراق على تخطي الصعوبة الناجمة عن بناء خط انابيب جديد في ميناء العقبة الاردني".

واخيراً في ٢٦ حزيران نقلت وكالات الانباء عن مصادر اردنية واسرائيلية مطلعة تأكيداً بان معاقبات اردنية - عراقية - واسرائيلية "غير مباشرة" قد جرت بشأن مشروع انبوب العقبة، وان نائب صدام طه الجزايري كان احد المشاركين في هذه المفاوضات.

في اوائل العام الجاري اعترف طارق عزيز بان واشنطن اكدت للنظام العراقي اسرائيل سوف تقبل ان يهاجمها خط انابيب العقبة. وهو ما استشهدت به صحيفة "وول ستريت جورنال" في ١١ نيسان الماضي للتدليل على ان "التمت الاميري للتدليل على لاسناد النظام العراقي كما جاء في عنوان المقال الذي كتبه آنذاك. وفي ٥ ايار الماضي عاد طارق عزيز ليجيب على سوال في سبقي مقابلة اجرتها معه "الناس" البريطانية، عما اذا كان لا يخفي ان تضرب اسرائيل الانبوب العراقي كما كانت قد فعلت بالفعل النووي، واقتلان التوصيل الاميري للمشروع هو في حد ذاته ضمان لتلا تقدم اسرائيل على عمل كهذا يضر بالمصالح الاميركية. وفي المقالة ذاتها اعترف وزير خارجية صدام بان التوصيل الاميري سيترتب عليه وهن كميات كبيرة من النفط العراقي للولايات المتحدة بالمشروع لتساعد شكل صفقات طويلة الاجل لشراء نفط الانابيب لسداد الاستدانات. وما ان حل يوم ١٨ ايار حتى تكشف الامر عن معطيات ووقائع اخطر فالاداعة الاسرائيلية نقلت في ذلك اليوم عن اسحاق موداعي وزير الطاقة الاسرائيلي قوله، ان اسرائيل المبتغى النظام العراقي بطريقة غير مباشرة موافقتها على اتمام مشروع خط العقبة، وان اسرائيل حددت لذلك بندين (شرطين):

- ١ - ان اسرائيل مستعدة للمشاركة في هذا الانبوب عن طريق ربطه بالانبوب الذي ينقل النفط الى عسقلان، وبذلك يوفر المستثمرون مئات الملايين من الدولارات.
- ٢ - ان اسرائيل مستعدة لشراء ما بين ٧ و ٨ ملايين طن من النفط الذي يفيض عبر الانبوب العراقي الذي يمر قرب حودها.



الهدون في خدرة الـ سي.آي.إيه

قيمته ٣٢٥ مليون دولار من وكالة الاستخبارات الاميركية (السي.آي.إيه) على شكل اسلحة عسكرية كما ذكرت ايضا ان الكونغرس الاميري اقر زيادة هذه المساعدات، وذكرت التقارير ايضا ان الاسلحة الاميركية واسلحة اخرى تقدمها الرجعيات العربية وايران والصين تجد طريقها الى الحدود الافغانية في منطقة بيشاور في اراضي الباكستان حيث يجري توزيعها على هذه المعامبات العميلة.

من انه ليس الابن مؤخر ان الولايات المتحدة قررت زيادة مساعداتها لتقاضي القوات المادية للثورة في افغانستان حيث ستحصل هذه على ٢٨٠ مليون دولار من وكالة المخابرات المركزية الاميركية (السي.آي.إيه) في هذه الوسيلة، وانارت "الايكونومست" اللندنية ايضا ان هذه المعامبات من شخص لها على شقة مليون دولار من رجعات الخليج كما اشارت الى ان هذا زعيم المعامبات. تقوم بشراء الاسلحة السوفييتية القديمة من مصر ليعمل بها ثقات كلاسيتونوف مصنعة في الصين.

لهذه المعامبات التي تقوم بالاستدال من خلال التي تزجها الصحف بالحديد ما تدعوه بحرب العاطلين (الانفان) ومصادر عن الطبيعة العميلة لاهد ابناءهم لاهد ابناءهم.

لروماندو ايرانية توضع لاختطاف الطائرة الكويتية

وطالب الخاطفون باطلاق سراح ١٤ سجيناً من سجون الكويت ادينوا بمهاجمة السفارة الاميركية والقنصلية الفرنسية فيها في ١٢ كانون اول ١٩٨٣ الا ان الحكومة الكويتية لم تستجب لطلبهم.

الادارة الاميركية تقشل في احباط الهجمات ضد منشأتها

ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" عن تقرير اعدته لجنة خاصة تابعة لوزارة الدفاع الاميركية حققت في حادثة سفن كاتنا عمرك المارينز في بيروت سنة ١٩٨٣ ان الجيش الاميري ليس مزوداً باجهزة تنجيب له خوض الحرب ضد ما اسماه بالارهاب. واوصت هذه اللجنة بوزارة الدفاع بتطوير التخطيط والتنظيم والتدريب الضروري لمواجهة ذلك. وذكرت الصحيفة انه خلال الاثني عشر شهراً التي مرت منذ تقديم هذا التقرير قامت وزارة الدفاع الاميركية بتصحيح بعض نقاط الضعف كما قال مسؤولون من البنتاغون.

واضافت الصحيفة انه في الوقت الذي كان الرئيس ريفان ومستشاروه يناقشون ما اذا كان يجب عليهم القيام بعمليات اجهاض او تأثير ضد ما يسومونه بالارهاب في الخارج قامت وكالات فدرالية اخرى بخطوات

لمد اعمال العنف التي صبا بالارهاب في الولايات المتحدة وخارجها والتامر عليها وقالت ايضا انه رغم ان وكالة الاستخبارات الاميركية وغيرها من وكالات مماثلة بما فيها وكالة الامن القومي ووكالة استخبارات الدفاع، قد خصصت مبالغ كبيرة لتحسين نوعية المعلومات، عن هذا "الارهاب".



ولم تخف وسائل الاعلام الغربية ان سلطات الباكستان تقوم بلطش الكثير من هذه الاسلحة لتسلح قواتها بها بينما تحول الاسلحة القديمة للمعامبات. وقالت ايضا ان الكثير من افراد هذه المعامبات يجنون ارباحاً طائلة من طريق بيع هذه الاسلحة في السوق السوداء. ان المهجرين الذين يقومون بتلقيها يتقاضون مبالغ طائلة مقابل ذلك واعترف مصادر مطلعة ان هذه المعامبات التي لا يتجاوز عدد افرادها المئتين، والذين تطعن لهم الانعازات العميلة في المنطقة لا يملكون اية خبرة في استعمال الاسلحة والقيام بعمليات مسلحة.

لهم تلاميذ الفيدرالي دائرة الضمان جرى عليهم من انه ليس الابن مؤخر ان الولايات المتحدة قررت زيادة مساعداتها لتقاضي القوات المادية للثورة في افغانستان حيث ستحصل هذه على ٢٨٠ مليون دولار من وكالة المخابرات المركزية الاميركية (السي.آي.إيه) في هذه الوسيلة، وانارت "الايكونومست" اللندنية ايضا ان هذه المعامبات من شخص لها على شقة مليون دولار من رجعات الخليج كما اشارت الى ان هذا زعيم المعامبات. تقوم بشراء الاسلحة السوفييتية القديمة من مصر ليعمل بها ثقات كلاسيتونوف مصنعة في الصين.